المسيمير.. أنين لا يُسمع ومعاناة لم تنتهي وفساد طال أمدُه

لماذا تمارس قيادة المحافظة إجراءات تعسفية ضد المسيمير؟

«الأمناء» تقرير/ أحمد مطرف:

المسيمير.. رمز الصمود في زمن التحدي والمواجهات (مدينة الصمـــود والتصـــدي) كما وصفهـــا الصحفي والإعلامي المعروف محبوب علي عام 1972م أثناء زيارته لها آنذاك، بعيداً عن المناكفات السياســـية والتمترس خلف ملذات الذات.

نطرق باب المعاناة والحرمان التي ظلت المسيمير ولا زالت تعاني منه، ترد في الأوضاع وغياب للخدمات، وصارت المعاناة فيها طويلةُ الأمد، فمنذ انطلاقة الثورة وســـقوط السلطنة الحوشـــبية على يد الثوار من الجبهتين القومية والتحرير، ومروراً بمرحلة ما بعد الثورة إبان حكم الحزب الاشتراكي، ثم مرحلة إعلان الوحدة اليمنية وما بعد حرب صيف 94م، وتحديداً في عهد نظام صالح، وصولاً إلى عام 2015م واجتياح ميليشـــيا الحوثي وصالح أرض الجنوب وتحرير مناطق الجنوب ومنها المسيمير الحواشب، طوال تلك الســـنوات الماضية، وإلى يومنا هذا ونحن على أعتاب عام 2021م، ومروراً بتلك المراحـــل وتحولات الأحداث لم تشهد المسيمير أي تطور يواكب دورها ورصيدها النضالي، فالأنـــين والمعاناة والحرمان ونقص الخدمات مســـتمرة، ولا يتســـع الخوض في تراجيديا الأحـــداث التي مرت بها المسيمير سياسيا وعسكريا وعاصرتها في تلك المراحل.

ما أشبه الليلة بالبارحة!

تقع في المســـيمير (300) قريـــة، لا توجد دلالات أو شـــواهد تؤكد إقامة مشروع تنمـــوي عملاق على أرضها يميزها من حيث التطـــور والنماء، صحيح يوجد بالمديرية مصنع إسمنت الوطنية، وهذا المشروع الاقتصادي العملاق للأسف لم يساعد في نهوض واقع المديرية، وكل ما تحصل عليـــه المديرية من ملايين كعائدات رســـوم النظافة تورد لصالح صنـــدوق النظافة بالمديرية، يتم العبث به باســـم مشاريع وهمية ومتعثرة، بالإضافة للقرصنة التي فرضت، وتخصيص نســـبة 10% من إيرادات الصندوق لصالحها من حصة المديرية، بطريقـــة مخالفة للقانون وإلى اليوم والمحافظة تمارس العبث بأموال وإيرادات المديرية والتدخل في شؤونها وعدم السماح للمديرية بصرف أي مبلغ مالي إلا عبرها وبموافقتها، لماذا يمارس مع المسيمير هذا الإجراء دون بقية المديريات؟ الأسباب واضحة أهمها «تسونامي» الفساد الذي أحدث إعصاراً خلف الدمار الشامل للمديرية.

تميزت مسيمير الحواشـــب بمواقف رجالها الشرفاء وتاريخها النضالي المشرف في مختلف المراحل التاريخية، وأبرزها مرحلة الحرب الظالمة الذي تعرض لها الجنوب عام 2015م، ومنذُ ذلك الحين، وبعد تحرير المديرية من مليشيا الحوثي وصالح، وهي أهم المراحل المفصلية في تاريخ بلاد الحواشب، ومن خلالها شعر أبناء المسيمير بأنهم نفضوا غبار السنين الماضية وتنفسوا الصعداء، بعد تحقيق النصر وتحرير المديرية، واســـتقبال مرحلة جديدة كفيلة بإنهاء المعانـــاة والحرمان التي عانت منها المســـيمير وافتقارها أبسط المشاريع الخدمية والتنموية والقضاء على الفساد، ولكن سرعان ما تضاءل هذا الشعور واضمحل.

أزمة مياه خانقة

لم يلاق سكان المســـيمير، البالغ عددهم قرابة (60) ألف نسمة، َماء يشربونه، ويعانون أزمة مياه الشرب منذُ سنوات، ولم تستطع الســـلطة المحلية إنهاء هذه المشكلة، ووضع دراســـات وحلول ومعالجات تنهـــي هذه المعاناة. اعتمد ســـكان المدينة بعاصمة المديرية بالسابق على بئر تم حفرها في السبعينيات بعهد الرئيس الراحل (سالمين)، وهذه البـــئر أصابها النضوب والجفـــاف، وانتهى عمرها الافتراضي، بعد ذلك اجتهد مديـــر مشروع المياه بالمديرية وسعى بمتابعة مشروع بديل، وتم حفر بئر يدوي إنقاذي بدعم من محافظ المحافظة، وتم تشغيله بمنظومة الطاقة الشمســـية بدعم من إحدى المنظـــمات الداعمة، وتوجد مضخة ســـابقة يتم تشـــغيلها بجانب الطاقة الشمسية في نفـــس المشروع، ولكن ظلت أزمة المياه قائمة بســـبب التوسع العمراني التي شهدته المديرية والانفجار السكاني بالعاصمة بعد تزايد معدل النزوح إليها. يوجد خزان مائي واحد فقط لا يغطي حاجة سكان المدينة من الماء، والمدينة بحاجة إلى أكثر من خزان وبئر لســـد حاجة السكان من مياه الشرب، لا ســـيما والمياه متوفرة بحســـب دراسات سابقة.

مناطق يحاصرها الجفاف

ثلاثة مراكـــز في المديرية تعـــاني الجفاف وتصارع العطش وهي (حبيل حنش، الدريجة، نعمان)، تلك المناطق التي أهلك ســـكانها العطش، بســـبب نضوب مياه الآبار فيها، وهي تقع شمال المسيمير، أي في الشريط الحدودي لجبهة حبيل حنش، وتعاني هذه المناطق خلال الســـنوات الأخيرة أزمه مياه خانقة، حيث يضطر سكانها لجلب مياه الشرب من مناطق مجاوره وبعيدة، بأسعار باهظة الثمن قد تصل إلى عشرين ألف ريال سعر الوايت، بينما تضررت المزارع وتعرضت الأغنام للنفوق، وسبق وناشد أهالي تلك المناطق السلطة المحلية بالمديرية إنقاذهم من هذه الأزمة، ولكن الســـلطة لم تحرك ساكنا، وعاجزة بأن تضع الحلول والمعالجات لهذه المشكلة التي ستنهي معاناة المواطنين في هذه المناطق المتناثرة على الشريط الحدودي مع محافظة تعز اليمنية.

فساد مالي وإداري

وتعاني المسيمير فســـادا ماليا وإداريا منذُ سنوات ماضية، وأشارت تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بلحج، تـــم نشرها بعدد من الصحف، يوضح الاســـتيلاء وتسهيل الاستيلاء على أموال صندوق النظافة والتحسين وتورط عدد من المدراء والمسؤولين السابقين الذين تعاقبوا على المديرية، حيث بلغ حجم الفساد مئات الملايين، تمثلت في وقائع الاستيلاء وتســـهيل الاستيلاء على المال العام، فساد في مشـــاريع الطرقات وشراء آليات باسم صندوق النظافة والتحســـين بالمديرية وتم الاستحواذ عليها من قبل مدراء ســـابقين للصندوق ومدراء عمـــوم المديرية وشـــخصيات متنفـــذة بالمحافظة، حيث أهـــدرت مئات الملايين.

الفساد المالي بالمسيمير متجذر ويمارس بشكل أكبر في مشاريع الطرقات، ســـواء تلك المشاريع سابقة قبل 2015م أو جديـــدة، ومنها مشروع رصـــف عقبة مدينة المســـيمير، مشروع متعثر وفاشل بامتياز، والأعمال التي نفذها المقاول مقابل الملايين التي صرفت له ما يقارب 65 مليونا، نموذج آخر من الفســـاد القائم بالمديرية، مشروع شـــق طريق جول مدرم - النخيلة، هو الآخر من المشاريع التي أهدرت فيه عشرات الملايين من أموال صندوق النظافة بالمسيمير، إضافة لصفقات شراء معدات تابعة لصندوق النظافة وتم الاستحواذ والاستيلاء عليها.

ظلام دامس

ويعاني سكان المســـيمير من حرمانهم من مشروع الكهربـــاء العـــام، وأصبح غياب هذا المـــشروع الحيوي حديث الساعة لدى الأهالي وشـــغلهم الشاغل وحلمهم الذي بات صعب المنال، شـــاءت الأقدار أن تمنح المسيمير الفرصة بالحصول على هـــذا المشروع الحيوي، وفعلاً تم ربطها بالتيار الكهربائي العام من تعز اليمنية، قبل اندلاع حرب 2015م، حيث ظلت هذه الفرصة مهددة بالأخطار، فقد تأثرت كهرباء المسيمير بأضرار الحرب وتوقفت كلياً عن التشـــغيل، ولهذه اللحظة والمســـيمير تعاني حرمان الكهرباء ويعيش سكانها في ظلام دامس.

وتضررت شبكة الكهرباء جراء الحرب، ولم تستطع السلطة المحلية بالمديرية إيجاد الحلول والبدائل ولو بالحد الأدنى مـــن توفير مولدات تغطي مركـــز العاصمة، فقط نشاهد صرف الملايين بحجة نزول الفرق الهندسية لوضع الدراســـات أما خدمة الكهرباء في خبر كان، مد الكهرباء وتحويلها من كهرباء عدن بدلاً عن محافظة تعز أســـوة بباقي مديريات لحج، مسألة فيها نظر! إذن الحلم أصبح كابوســـاً يؤرق حياة المواطن بالمســـيمير، ويضاعف من معاناته ردحاً من الزمن.

الاتصالات خارج الخدمة

وتضررت خدمة اتصالات الهاتف الأرضي بالمسيمير، ومنذُ أن شهدت المديرية حرب 2015م خرجت المديرية عند دائرة خدمة الإتصالات، أما خدمة الإنترنت لم يتم دخولها المديرية نهائيا، وتعـــرض الكابل العـــام الرابط المديرية بالمحافظـــة لأضرار أخرجت المديرية عـــن الخدمة، فيما تعرض مبنى الاتصالات للاقتحام من قبل أحدِ المواطنين، بداعي ملكية الأرضية الخاصـــة بالمبنى، ومنذُ ذلك الحين والمديريـــة بحرمان من هذه الخدمـــة، وانقطاع اتصالات التلفون الأرضي فيها.

عدم وجود مقر للسلطة المحلية

وتعاني المسيمير ضعف البنية التحتية، حيث تفتقر لعدم توفر مبنى السلطة المحلية، تمارس فيه عملها بشكل اعتيادي، وتقـــوم بواجبها على أكمل وجه، بل أن المصيبة أغلب مباني المكاتب التنفيذية بالمديرية مقتحمة بما فيها مكتب المدير العام للمديرية، مرت السنوات وهذه المشكلة لم تلاقي الحل، اي عذراً يعفي الســـلطة المحلية بالمسيمير مما يحصل، واقـــع إداري هش، زاد من معاناة المواطنين، نطمح بأن تكون بالمســـيمير إدارة تقـــود دفة البلاد الى مصـــافي التطور مثـــل باقي مديريـــات المحافظة، كون المســـيمير تمتلك من الموارد المالية التي تغنيها وتساعدها بالنهوض والنـــماء، متى ما وجـــدت الإدارة التي تتمتع بالنزاهـــة والإخلاص لتربة هذه المديريـــة، والقادرة على صنع التحولات العظيمة.

المســـيمير حالها فيضٌ من غيـــض، وواقع لم يكتب له النجاح والتصحيح، فقد أســـتبشر الأهالي بداية قدوم المحافظ اللـــواء احمد عبدالله التركي على رأس المحافظة، ولكن سرعان ما تبددت تلك الآمال وتحولت الانظار بمقدار استمرار واقع المديرية محلك سر.

لم تستطع قيادة المحافظة إحداث أي طفرة او تغيير في واقع المديرية، وانتشـــال واقعها الخدمي والتنموي، حقيقة يجب أن يدركها المحافظ التركي، المســـيمير كانت تراهن في أن يتغير واقعها ويتوقف مسلســـل الفساد في عهد التركي ولكـــن هيهات، صُدم اهالي المســـيمير ولم يتغير من الواقع شيء، بل زادت الطين بله والعبث باســـم المشاريع، مُررت مئات الملايين من خزينة الدولة، والمديرية كـــما هي تعاني الحرمـــان والإهمال، وغياب المشـــاريع والخدمات.

بصمات المخلصين

هنـــاك بصمات صنعتها جهـــود المخلصين من أبناء المديرية منهم من فارق الحيـــاة وآخرين لا زالوا على قيد الحياة، مشروع ســـفلتة طريق خط عقان- المسيمير نفذ قبل عام90م كان بجهود الشـــخصية المناضلة والوطنية المهندس علي صالح غالب مدير الطرقات بلحج ســـابقاً، ومشروع المياه القديم نفذ في عهد الرئيس الراحل ســـالم ربيع علي، وكان منجز أستفاد منه سكان العاصمة طيلت خمســـون عاماً والفضل يعود بعد الله لجهود الشـــهيد المناضل محمود عباس فارع الحوشبي، عندما كان مديراً لمالية لحج والفقيد الشيخ محمد عبدالله ناصر الحوشبي والمناضل صالح محمود هاشم آنذاك، حيث كان المشروع منحة للمركز الثاني الشـــعيب في عام 1973م آنذاك، وتم تحويله للمركز الثاني المســـيمير وقد عرضهم هذا الاجراء للمسألة والسجن حينها.

في عام 2015م وفي خضم المواجهات التي شهدتها المديرية واشـــتداد المعارك مع مليشـــيا الحوثي وصالح، نتذكر دور المقاومة الجنوبية بالضالع والتي شـــارك فيها من مختلف مناطق الجنوب بقيادة القائد العام للمقاومة الجنوبية القائد المناضل عيدروس قاســـم الزبيدي حينها، حيث عملَ القائد عيدروس الزُبيدي على تشغيل مستشفى العاصمة ورفـــده بأطباء وجراحين، وتم تشـــغيل غرفة العمليات الجراحية والأشعة واستقبال المرضى والجرحى ورغم ظروف الحرب وقلة الامكانات، لم تكون حائل امام حنكـــة القائد وإصراره وعزيمتـــه ودوره الإداري الناجح غيرت من واقع المديرية، وشـــهد مستشـــفى المســـيمير الريفي نقله نوعية ســـاهمت في انتشال الوضع الصحي الذي كانت تعاني منـــه المديرية والجبهـــة، وتكللت تلك الجهود بتحقيق النصر والتحرير وطرد المحتل من مليشيا الحوثي واعوانها، وبعد التحرير ذهـــب هذا المنجز ادراج الرياح، تم سرقت الاجهزة وتوقيف العمليات واغلاق غرفة العمليات، وغرفة الأشعة وبقي الحال كما هو.

شـــهدت مديريـــة المســـيمير الكثير مـــن الاحداث والمنعطفات وكانت مدينة الصمود والتصدي في مختلف المراحل، قدمت قوافل من الشـــهداء، وســـجلت حضوراً لافتاً، ولكـــن هذا الحضور الثـــوري والرصيد النضالي لم يؤهلها لتصبح محطة الانظار لـــدى الاخرين، من حيث التطور والنماء والاستفادة من الاخطاء السابقة، مؤخراً منحت المديرية فرصة اســـتغلال عائدات جبايات التهريب المشـــتقات النفطية اســـوتاً بباقي المديريـــات بلحج، إلا أن هـــذه الفرصة لم تصنع الخير والاســـتفادة من مئات الملايين التي تذهب جيوب الفاسدين والمتنفذين، وخلفت هذه الممارسات تداعيات محبطة وأفرزت واقعاً غير آمنً، بحيث لم يســـتغل هذا المورد ويخصـــص لصالح المديرية، بل العكس تماماً يســـتفاد منه فئة محددة، ايضا تم رفد الســـلطة المحلية بنسبة 20% من تلك الإيرادات التي تقدر بالملايين، تضاف للأموال التي تـــورد لصالح المديرية من عائدات صنـــدوق النظافة من مصنع إســـمنت الوطنية الواقع بمســـيمير لحج، الســـؤال الذي يطرح نفسه: أين تذهب كل هذه الأموال؟

وحُرمت المسيمير خلال السنوات الماضية بفعل سوء الإدارة مبنى السلطة المحلية الشبيه بمبنى السلطة المحلية في مديريـــة الملاح، كما حرمت من مـــشروع بناء المعهد الفني بعد ان وضعت له الدراســـات، مشروع شبكة عامة الصرف الصحي مركـــز عاصمة المديرية هو الاخر وضعت له الدراســـات، مـــشروع قناة عبر الشـــياح الزراعي من المشاريع المتعثرة في المديرية بتكلفة تقدر مئات الملايين، لم يســـتكمل العمل في هذا المشروع الهام، وتســـبب في حرمان أراضي زراعية واســـعة من الري والاستفادة من مياه السيول خلال المواسم الماضية.